الخط العام للثورة الديمقراطية الوطنية في تونس.

I - أهمية الخط وكيف نحدده:

إن أي ممارسة لأي حركة إنما هي ترجمة لسياسة وخط معين، وصحة هاته الحركة لنفسها وتطور هاته الممارسة مثل نتائجها مربوطة بصحة أو عدم صحة السياسة أو الخط الذي تقوم عليه. فإذا كان هذا الخط صحيحا - أي في اتجاه التاريخ والثورة، فإن الممارسة التي تقوم على أساسه لابد أن تحقق الأهداف المرسومة لها.
وإذا كان هذا الخط خاطئا - أي معاكسا للتاريخ ومعاديا للثورة - فإن الممارسة القائمة على أساسه مآلها الفشل فالخط أو السياسة، كما قال الرفيق ماو "هي نقطة الانطلاق في كل عمل يقوم به الحزب الثوري وهي تعبر عن نفسها في مجرى ذلك العمل وفي نتائجه. وقيام الحزب الثوري بأي عمل من الأعمال معناه أنه يطبق سياسة ما. فإما أن يطبق سياسة صحيحة وإما أن يطبق سياسة خاطئة. وإذا لم يكن يطبق سياسة محددة عن وعي فإنه يطبقها بصورة عمياء." (حول السياسة الصناعية والتجارية. المجلد الرابع)
وهكذا فإن للخط أهمية أساسية وجوهرية في عمل كل تنظيم ثوري، فهو الدليل الذي يوجه عملنا في كل شيء. وقد قال الرفيق ماو - أيضا - عن أهمية الخط بأنه "يستحيل على حزب سياسي يقود حركة ثورية أن يحقق النصر إذا لم يكن ملما بالنظرية الثورية ولا ملما بمعرفة التاريخ وإذا لم يكن لديه فهم عميق للظروف الفعلية للحركة" (دور الحزب الشيوعي الصيني في الحرب الوطنية - المجلد الثاني من المؤلفات المختارة لماو).
وهذه المقولة للرفيق ماو تبين في نفس الوقت أهمية الخط ومقوماته العلمية، أي وسائل تحديده النظرية الثورية - معرفة التاريخ والفهم العميق للظروف الفعلية للحركة.
فالخط بالنسبة لكل شيوعي يرتكز على النظرية الثورية التي هي زبدة ما وصلت له الحركة الشيوعية العالمية - على أساس ممارستها وتجاربها - من قوانين علمية لفهم العالم وتغييره من وجهة نظر البروليتاريا. وهاته الزبدة التي توصلها قادة البروليتاريا التاريخيين: ماركس، أنجلز لينين، ستالين وماو تسي تونغ، هي نور ساطع يهتدي به كل شيوعي في تحليله الملموس للواقع الملموس الذي يعمل على تغييره، ولتحديد الوسائل الخاصة لتغيير ذلك الواقع. على أنه هناك من يجعلون من هاته القوانين العلمية "قوالب جامدة" و"آيات مقدسة" لا يفهمونها في ارتباطها الجدلي بالواقع الذي يعملون على تغييره. فعوض أن يوجهوا هذا النور - الذي يمدّ له تراث الحركة الشيوعية - نحو الواقع لينيره لهم ويفهموا تطوره نجدهم يوجهون هذا النور نحو عيونهم لينبهروا به ويعبدوه - فيبهرهم ولا يرون من الواقع شيئا، ويستعملون بذلك شكل الماركسية ضد جوهرها، ويرتكبون أشد الحماقات ويصبح عملهم - رغم أنفهم - في خدمة الثورة المضادة. وذلك ما وقع لمنظري خط "الثورة الاشتراكية" في تنظيمنا وذلك ما جرنا إلى ارتكاب أشد الحماقات في كثير من الأحيان والعديد من المواقف، لأن رفاقنا "النقابيين" من منظري خط "الثورة الاشتراكية" كان لهم فهم سطحي للماركسية، وانطلقوا في تحديد الخط العام للثورة في تونس من الجملة "الثورية" لا استخلاصها ضد الحقيقة الثورية - شاؤوا ذلك أو لم يشاؤوا - لأنهم استعملوا تراث الحركة الشيوعية العالمية كقوالب جامدة يطبقونها بدون أي تحليل ملموس للواقع الملموس في بلادنا، فانتهوا إلى أشد الحماقات وأصبحت "ماركسيتهم" معادية للثورة لا منيرا لسبيلها.

وحتى لا نقع في نفس الأخطاء، وحتى نجعل من الماركسية اللينينية وتراث الحركة الشيوعية العالمية نورا يهدي عملنا الثوري، فإنه يتحتم علينا أن نوجه هذا النور نحو الواقع الملموس في بلادنا ونستوعبها في ارتباطها الجدلي بالصراع الطبقي في مجتمعنا، لأن روح الماركسية اللينينية هي المادية الجدلية والمادية التاريخية التي تمكن من التحليل الملموس للواقع الملموس الذي نعمل على تغييره. ولذلك يتحتم علينا لتحديد الخط العام للثورة في تونس أن نفهم القوانين الموضوعية لصراع الطبقات في المجتمع التونسي، علينا أن نعرف، على ضوء المادية الجدلية والمادية التاريخية - روح الماركسية - تطور المجتمع في بلادنا في ارتباطه بالوضع في الوطن العربي - الذي هو جزء لا يتجزأ منه - وبالوضع في العالم، وعلينا أن نحدد مختلف الطبقات والتناقضات التي تتحكم في هذا التطور. ولقد قال الرفيق ماو في هذا النطاق: "طريقة العمل الأساسية التي يجب أن نرسخ في أذهاننا هي أن نحدد خطنا على ضوء الظروف الموضوعية. إن فحص الأخطاء المرتكبة يظهر أن معظمها نابع من عدم مراعاة الواقع الفعلي في وقت ما في مكان معين."

وعلى هذا الأساس وبهاته الصورة فقط يمكننا أن نقطع مع الطرق المثالية الجامدة التي توخاها منظرو خط "الثورة الاشتراكية" حيث أنهم انطلقوا في تحديدهم من مقاييس عامة ومجردة تنطبق على حد السواء على تونس في القرن التاسع عشر وعلى روسيا عام 1917 والصين عام 1949 وتونس في الوقت الحاضر بدون أن يستوعبوا هاته المقاييس العامة في علاقتها الجدلية بالواقع الملموس والخاص بكل مجتمع وفي فترة معينة من عصر معين. وذلك ما انتهى بهم إلى نتائج مضادة للثورة وأقل ما يمكننا وصفها به هو الحماقة والجهل المطلق لما هو جار في المجتمع التونسي في علاقته بالوضع العربي والعالمي.

هو أن الظاهرة و المشاكل من قوى [illegible] الاوروبية فهما صحيحا و تحليل الواقع الملموس كما يجب لا يمكن أن يحصل [illegible] بالتعرف [illegible] في [illegible] ذلك و بتصفية القيادة التي [illegible] أن نتحرر [illegible] العاجي و نتحرر من الصراع الطبقي ، [illegible] الأفكار [illegible] و التوصل [illegible] و هي التي تدفع من أجل تغييره [illegible] [illegible] التي يجب أن نتوصل [illegible] الجماهير في النضال [illegible] اليومية . و في هذا الإطار قال [illegible] الأفكار الصحيحة بأنها لا يمكنها أن تأتي إلا من [illegible] الاجتماعية [illegible] من ثلاثة أنواع من الممارسة الاجتماعية : الصراع من أجل الانتاج ، الصراع الطبقي و التجارب العلمية " و لذا أردنا أن [illegible] الأفكار الثورية و نتوصل إليها و نحكم [illegible] [illegible] علينا أن نشترك [illegible] النضالي في قلب الممارسة الاجتماعية و [illegible] كل مستوياتها ، و بقدر ما تكون ممارستنا ملتصقة بالصراع الطبقي و [illegible] الاجتماعية بقدر ما تكون الأفكار التي نتوصل إليها صحيحة ، و بقدر ما يكون التصاقنا [illegible] و تحليلنا و فهمنا للمجتمع [illegible] عن الخطأ ، و بالتالي تكون أفكارنا صحيحة و من أهم الأسباب التي جعلت [illegible] و كل الحركة الماركسية اللينينية و الثورية في بلادنا [illegible] في تحاليلها و مواقفها ، هو ضعف ممارستها و قصر تجربتها و سطحية [illegible] في الصراع الطبقي و الجماهير الشعبية ، و [illegible] لهذا الضعف هو أساس [illegible] [illegible] مع الجماهير و [illegible] التجربة هاته الممارسة – بالتمسك [illegible] [illegible] تمكننا من تحقيق التصاقنا بالماركسية اللينينية و فهمنا للواقع و [illegible] و التي هي سر أخطائنا و تجاوزها .

III – لمحة على تطور المجتمع التونسي منذ القرن الماضي

لا يمكننا أن نفهم طبيعة المجتمع في الوقت الحاضر فهما صحيحا بدون أن نضع الفترة الحالية في إطارها التاريخي السابق [illegible] التي جاءت فيه لنرى التطورات التي مر بها المجتمع و عوامل تطورها و التغيرات التي طرأت عليه و اعتبار حالة التغيرات في تطور مشاكلها – و أخذ [illegible] [illegible] أسباب التطور و هذه ستمكننا من أن نختار [redacted] تكتيكيا . و لن [illegible] قبل أن نأتي لتحليل طبيعة المجتمع و التناقض الأساسي فيه – و [illegible] [illegible] في تونس [illegible] بعد [illegible] على شكل [illegible] بدأت الاستعمارية [illegible] في التدهور و الانهيار [illegible] على الوطن العربي و تونس ، و ذلك نظرا لما [redacted] مرحلة التاريخ من أهمية في فهم الحاضر .

أ- تدهور الاقطاع و دخول الاستعمار :

في القرن الماضي كان المجتمع التونسي مثل كل المجتمعات العربية ، تحت هيمنة الاقطاع العثماني و منذ ذلك الوقت – و بحكم طبيعة النظام الاقطاعي – عمل باي تونس – مثل غيره من امراء [illegible] الامبراطورية – على فصل تونس عن بقية الوطن العربي في اطار حكم مستقل عن السلطان العثماني في القسطنطينية .

و بينما تطورت الثورة البرجوازية في أوروبا الغربية – بصورة خاصة – و أصبحت الرأسمالية الناشئة في هاته البلدان تتطلع إلى اكتشاف أسواق جديدة ، و تبحث في نفس الوقت [illegible] الضرورية لصناعتها الناشئة ، عرفت الامبراطورية [illegible] كل الأنظمة الاقطاعية في ذلك العهد – أزمات شديدة و بدأ الانهيار [illegible] في المستعمرات التي كانت تحت نفوذها ، و بدأت هذه تتحرك و تنادي بالتخلص [illegible] و في إطار هذه التحولات [illegible] ما يسمى في التاريخ بعهد النهضة العربية [illegible] الوطن العربي يظهر و ينمو ، و كان من نتائج التراكم البدائي لرأس المال أن [illegible] [illegible] عربية في تناقض مع الاقطاع العثماني التي تحصل على [illegible] الوطن [illegible] أول حركة [illegible] في مصر [illegible] العربية و [illegible] أن تخرج بالمستعمرات العربية من [illegible] الاقطاعية [illegible] الامبريالية الاوروبية كانت تستعد [illegible] تتسابق في اقتسام أشلائها و بسط نفوذها عليها [illegible] [illegible] الوطن العربي على [illegible] [illegible] و [illegible] .

[illegible] المجتمع التونسي [illegible] [illegible] و [illegible] الاجتماعي [illegible] [illegible] الفلاحين [illegible]

الجزائر سنة 1830 - تتبع الوضع في تونس، واستغلت الأزمات التي يتخبط فيها نظام الباي، لتتسرب شيئا فشيئا وتعوق المجتمع التونسي من تطوره الطبيعي. فقد دخلت في الأول عن طريق أموالها في شكل مساعدات واستثمارات في مشاريع تسهل لها نهب البلاد مثل بناء خطوط حديدية لاستغلال المناجم. ثم اشترت ديوان أراضي النفيضة (من طرف شركة مرسيليا للقرض) فأخذ نفوذها يتدعم كل يوم أكثر، ونظام الباي يستسلم لرحمتها إلى أن جاءت سنة 1881 حيث تدخلت عسكريا وحولت البلاد إلى مستعمرة لها.

ورغم تواطئ النظام الاقطاعي وحاشيته وبيروقراطيته مع جيش الاحتلال فقد وجد الاستعمار منذ دخوله مقاومة عنيفة من طرف الجماهير الشعبية وخاصة في الريف حيث تحدت الجماهير الفلاحية الغزو الاستعماري وصمدت في وجهه أكثر من ثلاث سنوات قبل أن يستطيع بسط نفوذه على كامل البلاد وإخضاعها لهيمنته ونهبه.

وما إن دخل الاستعمار بدأ في سياسة النهب:

- فاغتصب "المعمرون" أخصب الأراضي حارمين منها أصحابها وراميين بفئات واسعة من الجماهير الفلاحية خارج أرضها للفقر والبطالة لصالح الملكية الرأسمالية الاستعمارية.
- وبدأت الشركات الاستعمارية تنهب ثروات البلاد الطبيعية كالفسفاط والحديد والرصاص ... الخ مما أجبر الاستعمار على تطوير الطبقة العاملة في المناجم والقطاعات المرتبطة بعملية النهب الاقتصادي الذي أخضعت البلاد من أجله، كالنقل والسكك الحديدية والموانئ.
- وبحكم هاته الهيمنة أصبحت السوق التونسية ذيلا للسوق الفرنسية وأصبحت التوجهات الاستعمارية تراعي الانتاج الوطني وتوجهه حسب حاجيات السوق الامبريالية لا حسب حاجيات الشعب وظهر ذلك بصفة خاصة في الفلاحة (انتاج الخمور) والصناعة (استخراج المعادن - صناعات تحويلية أولية ... الخ).

وكان من نتائج هذه الهيمنة الامبريالية أن حدثت تغييرات هامة على مستوى المجتمع التونسي، حيث تحول من مجتمع اقطاعي كان التناقض الأساسي فيه بين الاقطاع وبيروقراطيته من ناحية، ومجموع الشعب (البرجوازية الناشئة، الطبقة العاملة الناشئة، جمهور الفلاحين المتوسطين والصغار والفقراء، الحرفيون والتجار الصغار... الخ) من ناحية أخرى، إلى مجتمع استعماري ونصف إقطاعي بحكم تحالف الاستعمار الفرنسي مع نظام الباي كممثل لمصالح الاقطاع ومع البرجوازية الكبرادورية المتمثلة خاصة في كبار التجار، ودخلت هذه القوى الرجعية المتحالفة في تناقض رئيسي مع الطبقات الشعبية المتمثلة أساسا في:

- الجماهير الفلاحية من متوسطين وصغار وفقراء الفلاحين.
- الطبقة العاملة التي تطورت بصفة خاصة في المناجم والسكك الحديدية والنقل والموانئ نتيجة الاعتناء الخاص للاستعمار بهاته القطاعات لنهب البلاد.
- البرجوازية الوطنية الناشئة التي بدأت تقاوم سياسيا منذ مطلع القرن الحالي عن طريق صحفها (تونس الجديدة، الزهرة، ثم العمل... الخ) ومنظماتها (الحزب الدستوري عام 1920 ثم الحزب الحر الدستوري عام 1934).

هـ- حركة التحرير الوطني، وقيادة البرجوازية:

إثر الحرب العالمية الأولى وانتصار البروليتاريا في الاتحاد السوفياتي عام 1917، دخلت الامبريالية - أي الرأسمالية الدولية - في عصر الأزمات والتدهور، وانفتحت أمام البروليتاريا العالمية وحركات التحرر في البلدان المضطهدة آفاق نضال وعهد انتصارات جديدة على قوى القهر والرجعية. ودخلت الطبقة العاملة في كل البلدان والشعوب المضطهدة في فترة صراع ضد عدوها المشترك: الرأسمالية الدولية وأذنابها.

وكان لانتصار البروليتاريا في الاتحاد السوفياتي تأثير مباشر على مجرى حركات التحرر في المستعمرات، إذ أن الثورات في هاته البلدان ضد الامبريالية والطبقات الرجعية المتحالفة معها لم تعد جزءا من الثورة البرجوازية العالمية التي فات عصرها ودخلت عهد الانهيار والتدهور، بل أصبحت جزءا من الثورة البروليتارية العالمية الصاعدة التي تناضل إلى جنبها نفس العدو: الامبريالية أي الرأسمالية الدولية. ومن هنا أصبح على بروليتاريا هاته البلدان وأحزابها الشيوعية أن تأخذ على عاتقها قيادة وإنجاز الثورة الديمقراطية الوطنية بالتحالف الأساسي مع الجماهير الفلاحية وتوحيد كل الطبقات والقوى الثورية في جبهة معادية للامبريالية وحليفتها أي الطبقات الرجعية المحلية، على قاعدة هذا التحالف وتحت قيادتها.

وبعد الحرب العالمية الأولى عرفت حركة التحرر في الوطن العربي وفي تونس نهضة جعلت الطبقات الشعبية والقوى الوطنية الثورية تدخل في صراع مع الاستعمار والرجعية المحلية. وكان على الأحزاب الشيوعية العربية والحزب الشيوعي التونسي أن تلعب الدور المناط بعهدتها في تنظيم البروليتاريا وتوجيه الطبقات والقوى الثورية الوطنية وراءها لخوض النضال التحريري والديمقراطي ضد الاستعمار والرجعية.

إلا أن الحزب "الشيوعي" "التونسي" - مثل كل الأحزاب "الشيوعية" العربية - حاد عن هذا الخط الوطني وعادى الحركة الوطنية بموقفه المنحاز ذلك تماما. وكان ذلك للاشتراكية الامبريالية التي انتهجتها سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي تجاه حركات التحرر في مستعمرات بلاده المعاكسة طبيعة نضال الشعب كما كان ينبغي له أن يكون. وهكذا لم تتمكن البروليتاريا التونسية من أن تلعب الدور الذي كان لازما أن تلعبه في الثورة الديمقراطية الوطنية وتركت للبرجوازية الاضطلاع به.

وبالرغم من التذبذب الناتج عن طبيعتها الطبقية، أخذت البرجوازية الوطنية عن طريق حزبها "الدستوري" قيادة حركة التحرير الوطني بكل فصائلها بما في ذلك الطبقة الشغيلة حتى عندما كان لهذه دور الطليعة في إطار "الاتحاد العام التونسي للشغل" منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وبحكم طبيعتها المتذبذبة تبنت كانت البرجوازية الوطنية على رأس الحركة الوطنية، سياسة التفاوض والتحالف مع أعداء الشعب كلما رأت في ذلك ضمانا لمصالحها الطبقية. وهذا ما جعلها تقف في الفترات الحاسمة موقف المتفرج من الصراع الدائر بين الجماهير الشعبية وقوى الاستعمار، بل ويقف بعض قادتها في صف الاستعمار متبرئين من نضال الشعب مثلما فعل ذلك بورقيبة أثناء نضالات 2 أفريل 1938.

وكان من نتائج هاته السياسة المتذبذبة للبرجوازية الوطنية أن استطاعت الامبريالية التحالف مع جزء كبير من قيادتها واستعماله للغدر بكفاح الشعب عندما فرض عليها الوضع العالمي تغيير أشكال تدخلها وتحالفاتها لمواصلة هيمنتها.

فبعد الحرب العالمية الثانية تدعم العالم الاشتراكي بقيادة ستالين بالانتصارات العديدة على النازية والامبريالية العالمية وبانتصار البروليتاريا في الصين، وعرفت حركة التحرر في المستعمرات تصاعدا كبيرا وحققت انتصارات جاءت لتدخل الرعب في صفوف الامبريالية وتزيد في أزمتها.

وكانت الامبريالية الفرنسية من بين الأهداف التي وجهت نحوها حركات التحرر سهامها بصورة خاصة: فكان انتصار الشعب الفيتنامي على استعمارها والخسائر التي تكبدتها في "ديان بيان فو"، وكانت الانطلاقة التي عرفتها حركة التحرر في مستعمراتها في إفريقيا السوداء وفي المغرب العربي، فكانت الأزمة "الداخلية" لنتيجة الحروب التي أنهكتها والمجهود الحربي الذي تبذله للحفاظ على مستعمراتها ومصالحها الامبريالية. كل ذلك دفع بالامبريالية الفرنسية - مثل كل الامبرياليات - للبحث عن أشكال جديدة لمواصلة هيمنتها والعمل على إيجاد تحالفات مع البرجوازيات التي كانت على رأس حركات التحرر في مستعمراتها.

وكانت تونس من بين البلدان التي تصاعدت فيها المقاومة الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي وتحولت في بداية الخمسينات إلى مقاومة مسلحة خاصة في الريف. وأمام تصاعد هاته المقاومة اقترحت فرنسا "الاستقلال الداخلي" على القيادة البرجوازية مقابل "التعاون" والحفاظ على مصالح استعمارها في البلاد. ووجد هذا الاقتراح مساندة وإقبالا لدى الجناح الأكثر تذبذبا في البرجوازية الوطنية، وكان بورقيبة على رأس هذا الجناح. فأسرع بالارتماء في أحضان الامبريالية الفرنسية واضعا كل إمكانياته في خدمة مصالحها ضد المكاسب التي ضحت من أجلها الجماهير الشعبية وضد الحركة الوطنية المسلحة.

وهكذا انقسمت القيادة البرجوازية للحركة الوطنية عام 1954 إلى شقين:

= شق خان الشعب وارتمى في أحضان أعدائه وعلى رأسه بورقيبة.

= وشق أعلن مواصلته للكفاح المسلح من أجل استقلال تام ومن أجل تحرير كامل المغرب العربي وتوحيده ضمن الوحدة العربية، وكان بن يوسف على رأس هذا الجناح.

ووضع الاستعمار على ذمة جناح بورقيبة الخائن جيشه وإمكانياته لتصفية الجناح الآخر وتحطيم الحركة الشعبية المسلحة. ولم تأت سنة 1956 حتى تمكن بورقيبة بإعانة أسياده من تحقيق مخططاته وإخلاء الجو لتكريس تواطئه مع الاستعمار تحت غطاء استقلال مزيف لا يمس بمصالح الامبريالية الفرنسية ولا يحقق من مطامح الشعب شيئا.

3 - 1956-1957: تحول المجتمع من طبيعته "المستعمرة" إلى طبيعته المستعمرة وتكريس نفوذ البرجوازية العميلة كحليف أساسي للامبريالية

يقول منظرو خط "الثورة الاشتراكية" بأن "الثورة الوطنية" انتهت عام 1956 بالإعلان عن "الاستقلال" في 20 مارس، متجاهلين بذلك - عن وعي أو عن غير وعي - حقيقة هذا "الاستقلال"، والقوى المتحالفة التي فرضته، والتضحيات التي قدمتها الحركة الشعبية المسلحة والقوى الوطنية للوقوف أمام هذه المؤامرة المتمثلة في إعلان 20 مارس 1956.

لكن ما هي الحقائق التي لم يقف عليها منظرو خط "الثورة الاشتراكية" ليقولوا أن الثورة الوطنية انتهت عام 1956؟ لنتابعها عكس ما يزعمون. فماذا حدث سنة 1956

ليس إلا تحول هيمنة الامبريالية من شكل الاستعمار المباشر إلى شكل الاستعمار الجديد، نتيجة الوضع العالمي الجديد ونتيجة المقاومة التي لاقتها هيمنة الامبريالية في شكل الاستعمار المباشر. فما تغير سنة 1956 إنما هو شكل التدخل الامبريالي الذي ما زال متواصلا – وبدون انقطاع إلى الآن. وهكذا فإن ~~التناقض الخارجي~~ العدو الأساسي للشعب التونسي والذي انطلقت ضده الحركة الوطنية لم يتغير وبقي المجتمع مهيمنا عليه ولكن في شكل مستعمرة جديدة نتيجة الطابع الجديد للتدخل الاستعماري.

وعلى نفس النهج يقول منظرو خط "الثورة الاشتراكية" بأن الثورة الديمقراطية انتهت عام 1957 بإسقاط النظام الملكي وإعلان "الجمهورية". وكأن الثورة الديمقراطية عملية رمزية تتمثل في إسقاط باي وتنصيب "باي جديد"! وكأن الثورة تنجح من فوق من طرف أعداء الشعب – الامبريالية وعملاؤها – وليست الجماهير الشعبية ذات المصلحة الأولى فيها هي التي تخوضها! فما حدث سنة 1957 بدون مساهمة ولا تدخل الجماهير الشعبية، ليس إلا تكريسا للتحالف الذي وقع بين الامبريالية والجناح الخائن من البرجوازية الوطنية منذ 1954، ونتيجة هذا التحالف الذي بدأ يتغير في ميزان القوى على مستوى الطبقات المتحالفة مع الامبريالية في المجتمع التونسي. فعندما كان الحليف الأساسي هو الاقطاع كان النظام الملكي – كممثل للاقطاع – هو الذي يعكس هذا التحالف، وعندما أصبحت البرجوازية هي الحليف الأساسي كان من الطبيعي والبديهي أن تتسلم هي السلطة في ظل أسيادها الذين اختاروها لها. وذلك ما حدث سنة 1957. وليس لنا أن نستنتج من ذلك أن "الثورة الديمقراطية قد تحققت" لأن ذلك – أردنا أم لم نرد – يصب في مجرى عملية أعداء الشعب – الامبريالية وعملائها – لمغالطة الجماهير ومغالطتنا وإبعادنا عن الحقيقة ولا يمكن الحركة الثورية من ضبط خط صحيح لمجابهة أعدائها والانتصار عليها. وكذلك ما وقع لمنظري خط "الثورة الاشتراكية" الذين انتهوا بتحاليلهم التروتسكية إلى مواقف معادية للثورة.

فعلى قاعدة هذا التحليل الذي أدى بهم للقول بأن الثورة الوطنية انتهت بإعلان "الاستقلال" والثورة الديمقراطية انتهت بإعلان "الجمهورية" اعتبر منظرو خط الثورة الاشتراكية في منظمتنا بأن التناقض الأساسي في المجتمع التونسي منذ نهاية الخمسينات "أصبح بين البرجوازية التي هي في الحكم – بدون تحديد لطابع هاته البرجوازية وتحالفاتها خاصة مع الامبريالية التي تحتل دورا حاسما في طبيعة وتطور المجتمع ومستقبل الثورة فيه – والبروليتاريا" وتحالف البروليتاريا بدون اعتبار للقوى الاجتماعية الأخرى التي تعادي الامبريالية وعملاءها ولها مصلحة جذرية في الثورة.

وما هذا الموقف المعادي للثورة في جوهره إلا نتيجة للتموقع الطبقي الذي ينطلق منه منظرو خط "الثورة الاشتراكية" المجتمع وهو تموقع له انعكاس تحليلهم.

فعوض أن يحللوا ما وقع سنة 56 و57 من موقع البروليتاريا والجماهير الشعبية التي قاومت ولا زالت تقاوم الاستعمار والرجعية، ومن وجهة نظر مصالحها انطلق منظرو خط الثورة الاشتراكية في تحليلهم من موقع الامبريالية والبرجوازية العميلة وهللوا بعشرين مارس 1956 و25 جويلية 1957 معتبرين ما وقع في هاته التواريخ من مكاسب الحركة الشعبية والوطنية، لا طعنة لكفاحها التحريري والديمقراطي، وفهموا ما حدث منذ ذلك العهد إلى يومنا هذا بنفس المنظار.

4- 1956-1961 : في ظل الاستعمار الفرنسي الجديد : فشل البرجوازية الكمبرادورية الليبرالية كحليف أساسي له.

قلنا بأن ما حدث سنة 1956 ليس إلا تغيرا في شكل الهيمنة الامبريالية على البلاد من الاستعمار المباشر إلى الاستعمار الجديد، وبأن الامبريالية – نتيجة لذلك – نصبت عدوا سياسيا للشعب التونسي. وأن ما حدث سنة 1957 بارتقاء البرجوازية للحكم ليس إلا تكريسا لتغير ميزان القوى داخل الطبقات المتحالفة مع الامبريالية انعكاسا للتحالفات الجديدة التي أجبرت عليها الامبريالية بحكم تطور الوضع على المستوى العالمي والداخلي.

ورأينا كيف أن منظري خط الثورة الاشتراكية يرون عكس ذلك. وهذا الاختلاف نراه يبرز في تقييمهم ما وقع منذ سنة 1956 إلى سنة 1961. ففي هاته الفترة، نتيجة التغييرات التي حصلت سنة 56 و1957 في صف أعداء الشعب والثورة، حصلت تغييرات في سياسة القوى الرجعية المتحالفة وذلك على كل المستويات.

■ فعلى المستوى السياسي رأينا كيف انتقلت السلطة من يد الاقطاع إلى البرجوازية العميلة، وحاولت الامبريالية وعملاؤها إعطاء هذا التغيير مظهرا "شعبيا" و"تاريخيا" باعلان "الجمهورية" وإصدار "دستور" للبلاد وتنظيم "انتخابات فلكلورية" وغير ذلك [من] الاصلاحات الشكلية التي لا تلبي شيئا من المطامح العميقة للجماهير الشعبية، وبقيت فوق ذلك حبرا على ورق.

■ أما على المستوى الاقتصادي فقد حاولت البرجوازية الكمبرادورية أن تدعم نفوذها في ظل الهيمنة الامبريالية بتطوير أسلوب الانتاج الرأسمالي. ولم يكن هناك أهدف طريق لتحقيق ذلك: فلزاما أن تتحالف مع القوى ذات المصلحة الأولى في الحفاظ على أسلوب الانتاج الاستعماري والاقطاعي وبالتالي تتحالف مع هاته القوى وتتراجع في تناقضاتها مع الامبريالية وبقية الطبقات الرجعية. والا فإنها لن تفلح في القضاء على أسلوب الانتاج الاستعماري والاقطاعي وتخفف محاولاتها في حدود ما تقتضيه تحالفاتها الاستراتيجية المعادية لقوى الشعب والثورة. وقد اختارت البرجوازية العميلة منذ البداية هذه الطريق وكانت طموحاتها في هذا الاطار أي ضد الطبقات الشعبية التي لها المصلحة الأولى في تغيير العلاقات الموجودة وإقرار مجتمع جديد وبالتالي مع أعدائها أي مع الاستعمار الجديد بدون لا قطع للتداعي والبيروقراطية العميلة... الخ ومن هنا كانت حتمية السياسة التي اتبعها النظام لتطوير الرأسمالية، ومن هنا كانت حدودها وفشلها في القضاء النهائي على مصالح الاقطاع وأساليب استغلاله. إذ وقف النظام عند حدود ما تقتضيه تحالفاته ضد الشعب ومع أعدائه. فطور أسلوب انتاج رأسمالي على حساب الطبقات الشعبية ومتناقض مع مطامحها، وفي ظل مصالح وهيمنة الامبريالية وبتعايش مع الاقطاع خاصة في الميدان الفلاحي. ولم يحقق شيئا من حاجيات ومطامح الجماهير الشعبية التي تغلغلت مع الامبريالية والاقطاعيين وحدها فهم، بل زاد في اضطهادهم وقهرهم باسم "الاصلاح" و"الديمقراطية".

ولم ير منظرو خط "الثورة الاشتراكية" هذا الواقع، ووصفوا الاجراءات التي قام بها النظام في الميدان الاقتصادي في هاته الفترة بكونها مناهضة للاقطاع ولاسلوب الانتاج "الرأسمالي" وبالتالي فقد دعمت مكاسب "الثورة الديمقراطية". وهكذا واصلوا تصفيقهم للامبريالية والرجعية - بدون أن يشعروا - وصبت مواقفهم - رغم أنفهم - في الثورة المضادة.

■ المستوى الاجتماعي: لقد كان من نتائج هاته السياسة الاقتصادية التي لم تحقق في تلك الفترة انجازات "تذكر" أن تدهورت حالة الجماهير الشعبية، وتضاعف عدد العاطلين بصورة جعلت النظام يلتجئ - أمام عجز الامبريالية الفرنسية على إسعافه كما ينبغي - إلى الارتماء في أحضان الامبريالية الأمريكية شيئا فشيئا وما ينتج عن ذلك من تأزم في علاقاته مع أسياده الفرنسيين) وذلك لتمويل ما أسماه "حضائر الشغل". وبدأ الغضب يدب في صفوف الشعب ضد هاته السياسة فظهر هذا في بعض الأحيان مظاهر مجابهة عنيفة جعلت النظام يكشف أكثر عن وجهه المعادي للشعب مثلما وقع عام 1958 حيث أطلقت أجهزة القمع النار على المتظاهرين في القيروان فقتلت 6 مواطنين وجرحت عشرات. كما أنه اعتمد محاولة الانقلاب التي وقعت عام 1961 لضرب الحريات ويضع النقابات والمنظمات "الجماهيرية" تحت نفوذه.

ولم ير التحريفيون والتروتسكيون على حد "السواء" من هاته السياسة المعادية في شكلها وجوهرها للجماهير الشعبية إلا "مجلة الأحوال الشخصية" و"حرية المرأة" التي لم تر منها مثل كل الشعب إلا الاسم، و"سياسة التعليم" التي كان النظام مضطرا للقيام بها لتخدير الشعب ولتوفير الإطارات الضرورية لسياسته المعادية للجماهير. ذلك بالإضافة إلى محتوى هذا التعليم الذي كان أبعد ما يكون عن الديمقراطية والوطنية مثل كل "البنية العليا" (الثقافة - القوانين وغير ذلك من وسائل تخدير وقمع الجماهير) التي كانت تعكس سياسة التبعية للامبريالية. فقد كانت ولازالت أغلبية المواد تدرس بالفرنسية بالاعتماد على معلمين وأساتذة ومستشارين فرنسيين، والبرنامج هو نفس الذي كان يدرس في عهد الاستعمار وفي فرنسا.

وفي كلمة، نستطيع أن نقول أن تجربة النظام الليبرالية في ظل الهيمنة الفرنسية من 1956 إلى 1961 كانت فاشلة على كل المستويات: * فعلى المستوى الاقتصادي أبقى النظام على مصالح الامبريالية الفرنسية، بالإضافة إلى بداية تدخل الامبريالية الأمريكية عن طريق "القروض" و"الاعانات"، كما أن مصالح كبار الملاكين من أنصاف الاقطاعيين والرأسماليين بالاستعمار لم تمس، وعجز النظام على إنشاء اقتصاد يستجيب لحاجيات الجماهير. * وعلى المستوى الاجتماعي تدهورت حالة مختلف الفئات الشعبية وتضاعف عدد العاطلين وبدأ الغضب ينتشر. * وعلى المستوى السياسي، لم يجد النظام لمجابهة الوضع إلا الدكتاتورية أكثر فأكثر.

وبتصاعد هاته الأزمة وعجز الامبريالية الفرنسية على تقديم النجدة اللازمة بدأ تدخل الامبريالية الأمريكية يتسع ويتدعم خاصة وأنه بالإضافة إلى الأزمة الداخلية كان من نتائج حرب الجزائر وعجز النظام الدستوري على منع الشعب التونسي

من مساندتها ، بدأت العلاقات تتوتر بين نظام بورقيبة وأسياده الفرنسيين، وكل هاته العوامل متضافرة دفعت النظام الدستوري العميل إلى افتعال "معركة بنزرت" [illegible] [illegible] الضحية بين الفرنسيين لمعاداة الجماهير الغاضبة وتكريس الهيمنة الأمريكية ابتداء من 1961 .

5) 61-1969 : هيمنة الامبريالية الامريكية وبروز برجوازية الدولة البيروقراطية كطبقة أساسية لها

أمام الفشل الذي لاقته السياسة الليبرالية المرتكزة أساسا على البرجوازية [illegible] وكبار الملاكين ، ارتكزت الامبريالية الأمريكية في تدخلها أساسا على طبقة برجوازية الدولة البيروقراطية التي من بينها بعض أعوانها القدماء الذين كانوا على رأس "الاتحاد العام التونسي للشغل" والذي بعد أن عارضوا نظام بورقيبة عام 1956 قبلوا الدخول فيه منذ سنة 1958 ، أي منذ [illegible] أن بدأت الامبريالية الأمريكية تتدخل عن طريق قروضها ومساعداتها ، ومن بين هؤلاء العملاء أحمد بن صالح الذي أصبح على رأس سياسة النظام في ظل الامبريالية الأمريكية من 1961 إلى 1969 كممثل رئيسي لبرجوازية الدولة البيروقراطية .

وقام النظام في هاته الفترة عن طريق التمويلات الامبريالية الأمريكية ، تحت شعار [illegible] "الاشتراكية الدستورية" بفرض سياسة اقتصادية واجتماعية كان الهدف منها تطوير رأسمالية موالية للامبريالية الأمريكية وفي خدمة مصالحها ضد الجماهير الشعبية وفي تناقض مع مطامحها .

[illegible] النظر يتجاوب لهاته السياسة التي أسموها "الطريق اللارأسمالي لتحقيق الاشتراكية" وبأي منظور وخط الثورة الاشتراكية وغيرهم من [illegible] سياسة [illegible] لخطهم لأن نفوذ البرجوازية [illegible] ظل [illegible] في هاته [illegible] حقيقي لطبيعة هاته البرجوازية وهيمنة الامبريالية [illegible] من وجهة نظر البروليتاريا وكذا الجماهير الشعبية ، في طبيعة النهج كان التناقض الأساسي فيه ، وبقيت مطامح الشعب في الديمقراطية والاستقلال [illegible] إنتاج [illegible] كانت عليه في الفترة الماضية ، لم [illegible] [illegible] سياسة من حيث أسلوب الإنتاج [illegible] الطابع لهيمنة الامبريالية الأسلوب المهيمن في الاقتصاد التونسي ، فإنها لم [illegible] جذريا ولا [illegible] على [illegible] الإنتاج الإقطاعية بل على العكس ، فقد تعايشت معها وارتكزت عليها في الكثير من الأحيان لمجابهة وإخضاع الجماهير الشعبية الغاضبة .

● فالإصلاح الزراعي "المزعوم" الذي وقع ما كان ليرضي شيئا من مطامح فقراء الفلاحين حتى متوسطيهم في الأرض بل جاء ليحرمهم منها لفائدة رأسمالية الدولة وخدمة الامبريالية الأمريكية بدون أن يوفر لهم مواطن شغل كافية لتسد حاجياتهم نظرا [illegible] لقلة الاستثمار في الميدان الصناعي وعدم تطوير قوى الإنتاج بحكم هيمنة الامبريالية التي تحرقها وتمنع انتصاب البلاد [illegible] .

● وإجراءات [illegible] تحت شعار "التعاضد" التي شملت صغار التجار والحرفيين [illegible] من أملاكهم بدون أي تعويض وطردتهم بين عشية وضحاها [illegible] رأسمالية الدولة المهيمن عليها من طرف الرأسمال الامبريالي الأمريكي .

وبينما كانت هاته السياسة تكتسح بأضرارها كل الطبقات الشعبية ، وخاصة [illegible] في الريف ، كان المحرفون يصفقون [illegible] السلمية [illegible] نحو الاشتراكية" التي [illegible] في أعينهم [illegible] [illegible] نظري "الثورة الاشتراكية" [illegible] التي [illegible] الجماهير [illegible] وجاءت لتدعم صف الطبقة [illegible] بتطور الرأسمالية [illegible] التونسي ، ولم يروا من هاته السياسة إلا وسائل الإنتاج العصرية [illegible] الاقتصاد ، معتبرين ذلك مثل النظام من مظاهر التقدم [illegible] الذي [illegible] الامبريالية !

ولم يشاهدوا [illegible] مصدر هذا "التطور" الذي [illegible] ولم يشاهدوا نواحي [illegible] بهاته الجماهير المفقرة والتي [illegible] [illegible] من الطبقة العاملة ، [illegible] [illegible] وجهت مواطن [illegible] الشغل التي تستوعبها مثلما وقع في أوربا الغربية عندما كانت الرأسمالية [illegible] والبرجوازية قوة ثورية ، إلا أنها حرمت من حقها في الأرض ومن وسائل الإنتاج بدون أن تجد في سوق الشغل التي تمتص قوتها [illegible] بحكم هيمنة الامبريالية على اقتصاد البلاد و[illegible] لقوى الإنتاج [illegible] [illegible] الرأسمالية "المتحضرة" في عصر الامبريالية على استيعاب القوى المنتفضة من البرجوازية العصرية في الريف والمدن ، ومن [illegible] البرجوازية ، مهما كانت ، على تحقيق الثورة الديمقراطية التي لم تعد في عصر الامبريالية وصعود الثورة الاشتراكية ، من مهامها ، لأن مهام البروليتاريا التي هي وحدها القادرة على تحرير المجتمع والاقتصاد

من هيمنة الامبريالية ومخلفات الاقطاع، و بناء مجتمع ديمقراطي مستقل في طريق سيرها نحو تحقيق مجتمع اشتراكي تنتفي فيه كل علاقات الاستغلال والاضطهاد.

ولأن التروتسكيين والتحريفيين – على حد السواء – لم يفهموا هذه الحقيقة – ولن يفهموها ما دامت التحريفية والتروتسكية تحددان منهاجهم في التحليل والنظرة – فإنهم لم يفهموا لماذا عارضت الجماهير الشعبية بقوة هاته السياسة. ألأنها لا تعرف مصلحتها؟ لأن التاريخ يثبت – والماركسية اللينينية تؤكد ذلك – بأن الجماهير لا تتحرك إلا من وجهة نظر مصالحها، ولا يمكن لأي سياسة أن تنجح، بل إنه محكوم عليها بالفشل، إذا لم تعتبر مصالحها. و لذلك ما وقع لسياسة الامبريالية في عهد بن صالح، رغم كل الوسائل التعسفية التي استعملت لفرضها. بل على العكس، فلقد الصمود الشعبي هذا مساعدا إلى أن فتت صفوف الرجعية وبلغت المقاومة كبار الملاكين والبرجوازية الكمبرادورية التي لا تريد أن تعمل تحت رقابة الدولة. فخافت الامبريالية والرجعية من أن فلتت زمام الأمور من يدها نتيجة هذا الوضع المتفجر، واضطرت للتراجع عن هاته السياسة والتضحية بممثلها الرئيسي (بن صالح) وبعض أعوانه في صيف 1969 لتهدئة الوضع وإطفاء غضب الجماهير.

وفي تبين هذا الافلاس نتيجة تحالف "القوى الرجعية" ضد "طريق الاشتراكية" كما يدعي التحريفيون. ولا فشلا للبرجوازية الوطنية كما يحاول أن يقول بعض من عاشوا التركيب واعتبروا سياسة النظام من 1956 إلى 1969 سياسة وطنية مستقلة فشلت بحكم عجز البرجوازية على تحقيق مهام الثورة الديمقراطية الوطنية. أي أن الاستعمار الجديد لا يعتبر مهيمنا على تونس إلا بعد 1969، بعد سقوط بن صالح، حسب زعمهم!

إن فشل سياسة بن صالح – ومن قبله ومن بعده – إنما هي نتيجة حتمية لكل سياسة رجعية تتعارض ومطامح الشعب، وتخدم مصالح أعدائه. وكل ما قام به النظام الدستوري العميل منذ 1956 حتى 1969 – وحتى الآن – إنما كان في إطار هيمنة الامبريالية – تارة الفرنسية وتارة الأمريكية – والتغييرات التي حدثت لم تكن إلا انعكاس لتبدل ميزان القوى في صف أعداء الشعب تبعا لما تقتضيه تناقضات الامبريالية، لا أكثر ولا أقل. وما حدث سنة 1969 ليس سوى إفلاس للبرجوازية البيروقراطية العميلة للامبريالية الأمريكية أمام المقاومة الشعبية التي أدخلت الرعب في صفوف الرجعية والتناحر بين مختلف الطبقات المتحالفة من أجل اضطهاد الشعب في ظل الامبريالية، ورأت منه أن لا مفر للحفاظ على مصالحها وإنقاذ نفوذها إلا بالعدول عن هاته السياسة التي افتضح أمرها ولم يعد يرضى بها أحد، خاصة وأنها أصبحت تهدد مصالح بعض الأطراف المتحالفة (كبار الملاكين والبرجوازية الكمبرادورية) بالوقوع تحت دكتاتورية الطرف المهيمن في تلك الفترة، أي برجوازية الدولة البيروقراطية.

6 ـ 1969.1974 : تآمر وتناحر الامبرياليات من أجل السيطرة على البلاد

يمثل التحول الذي عرفه النظام الدستوري العميل عام 1969 بعد إفلاس البرجوازية البيروقراطية العميلة للامبريالية الأمريكية بداية مرحلة جديدة للتعايش والتناحر بين فرق مختلفة من البرجوازية (كل واحدة منها عميلة لامبريالية معينة) مع كبار الملاكين والبيروقراطية العميلة. ولئن عرفت الامبريالية الأمريكية ضعفا في نفوذها مع إفلاس زعيم عملائها المفضلين (بن صالح) فإن أعوانها بقوا في النظام يدافعون عن مصالحها ضد عملاء الامبريالية الفرنسية التي استرجعت الصدارة في الهيمنة على البلاد.

ولم يكن هذا التحول ليغير شيئا في طبيعة المجتمع التونسي وفي جوهر التناقض القائم فيه، بل إنه كرس أكثر هيمنة الرأسمال الامبريالي وتحالفه مع الطبقات الرجعية ضد الطبقات الشعبية وعلى كل المستويات.

* **على المستوى الاقتصادي**: فتحت أبواب البلاد أكثر من أي وقت مضى لهيمنة ونهب الشركات والاحتكارات الامبريالية من كل بلاد (فرنسا – أمريكا – ألمانيا – النمسا – الكندا – البلدان الاسكندينافية – إيطاليا ... الخ) ووقع تراجع حتى عن "التأميمات" التي وقعت عام 1964 ضد "المعمرين". ووقع فتح قطاعات اقتصادية خاضعة تماما لهيمنة الشركات الامبريالية مثل السياحة والصناعات التركيبية. فقد جاء قانون أفريل 1972 ليمنح للشركات الامبريالية حرية في النهب والاستغلال لا نجدها حتى في بلدانها إذ أنها لا تدفع لا ضرائب ولا أداءات جمركية. ولها الحق في تصدير أرباحها كاملة بالإضافة إلى الاتفاقيات بشأن الأجور التي تسمح لها باستغلال العمال التونسيين بأبخس التكاليف وغير ذلك من التسهيلات التي يدفع الشعب ثمنها من دمه.

وبالإضافة إلى ذلك أطلق العنان للأعراف التونسيين وكبار الملاكين والتجار الكبار ووريثي للسعي ثرواتهم وتوسيع نفوذهم على حساب صغار التجار والحرفيين والمنتجين الأمد... والمزارعين يضعف دورهم بكل الوسائل التي لا يبخل النظام بتوفيرها لهم كاحتكار السوق ووسائل الانتاج عن طريق القروض والتخفيضات التي يحصرها النظام على ذمتهم مثل التعويض المبالغ فيه للملاكين في استعمال "المغارسة" ومثل حل "التعاضديات" الفلاحية والتجارية والصناعية لفائدة كبار الخواص الذين تمكنوا بفضل مثل هذه الاجراءات من تجميع أكبر الثروات في وقت قليل على حساب عشرات الآلاف من صغار التجار والفلاحين والحرفيين.

* **على المستوى الاجتماعي**: كان من نتائج السياسة الاقتصادية المذكورة أن تدهورت أكثر حالة كل الطبقات الشعبية، ولم يجد المتضررون من صغار التجار والحرفيين والجماهير الشعبية مواطن شغل كافية لاستيعابهم، وكثرت البطالة بصورة مهولة خاصة وأن النظام عدل عن سياسته السابقة في التعليم بحكم عجزه عن توفير مواطن شغل كافية لمن أنهوا تعليمهم، فسلك سياسة تنقية طبقية كان من نتائجها طرد عشرات الآلاف كل سنة من كل مستويات التعليم وحرمان ما يزيد عن 40 % من أبناء الشعب من الترسيم في المدارس، كل ذلك بدون توفير أدنى شغل يحصلون منه قوتهم.

وأمام الخطر الاجتماعي الذي أصبحت تمثله البطالة على أمن النظام العميل عرفت البلاد تجارة جديدة ألا وهي الهجرة المتمثلة في تصدير عشرات الآلاف من أبناء الشعب للاستغلال الامبريالي في البلدان الأوروبية، بالإضافة للهجرة نحو ليبيا التي لم يقدر النظام على إيقافها ومراقبتها.

ولكن ذلك لم يخفف شيئا في وطأة الأزمة التي تشتد كل يوم أكثر وتسبب العديد من الويلات التي لم تعد الجماهير الشعبية تتقبل الاستسلام لها رغم كل وسائل القمع والتعسف وأصبحت تتصدى في الداخل والهجرة بكل قواها لكل أساليب الاستغلال والاضطهاد بلا انقطاع.

• فالطبقة الشغيلة عادت منذ سنة 1970 - وكل عام أكثر - لطليعة النضال الشعبي ضد الاستغلال الامبريالي، وضد ظروف العمل القاسية وتدهور قدرتها الشرائية بحكم الغلاء المتزايد للمعيشة، ومن أجل فرض زيادات أساسية تضمن لها كل حقوقها أمام مماطلة ومناورات النظام والأعراف والشركات الامبريالية ومن أجل أجور وظروف عمل أفضل. كما أنهم بدؤوا يناضلون ضد القيادات الخائنة للاتحاد العام التونسي للشغل من أجل تحرير نقاباتهم وجعلها أداة حقيقية لنضالهم ضد الاستغلال والتعسف، كما أنهم بدؤوا يربطون نضالاتهم بكفاحات بقية الفئات الشعبية المضطهدة.

• والجماهير الفلاحية التي لعبت دورا أساسيا في النضال ضد الامبريالية في شكل الاستعمار المباشر في مقاومة عنيفة أساسا للدولة العميلة في الفترة السابقة بدأت تناضل من جديد ضد كبار الملاكين والشركات الاحتكارية والامبريالية التي تستعمل كل الوسائل لمضايقتهم وإجبارهم للتخلي عن أراضيهم ووسائل إنتاجهم لفائدتها بمساعدة من النظام في ذلك عن طريق قروضه وقوانينه وأجهزته القمعية (ما وقع في الهوارية والمكناسي وقابس وفي صهيبة والكاف ... الخ) وأصبح سخطهم وحقدهم في الأرض ووسائل الانتاج والماء وغير ذلك من ضروريات الحياة المعروف ومن ضمنها صراع ضد الامبريالية ونظام العمالة وكبار الملاكين تتجند له أغلب الجماهير الريفية أكثر فأكثر وأصبحت تشكل في الصراع الدائر بين الشعب وأعدائه لا يمكن تجاهلها وغض الطرف عنها.

• أما حركة الشباب الجامعي والمدرسي فقد أصبحت في الفترة الأخيرة منذ 1969 قوة أساسية في وجه النظام، إلى ربطه مطالبها الخاصة بحقها في تعليم ديمقراطي وطني وفي حرية التنظيم المستقل من أجل هذه المطالب، بمطامح الشعب كله في الحرية والكرامة والاستقلال، وخاضت نضالات جبارة - سواء لمطالبها الخاصة أو لمساندة بقية الطبقات الشعبية وخاصة منها الطبقة العاملة في مقاومتها للاستغلال والاضطهاد الامبريالي - وكانت نضالات فيفري 1972 وماي 1973 وأفريل 1974 وغير ذلك من النضالات التي لم يقدر النظام على إيقافها دليلا على الدور الذي أصبحت تلعبه هاته الفئة الشعبية في الصراع الطبقي الدائر في بلادنا بين الطبقات الشعبية من ناحية والامبريالية والطبقات الرجعية من ناحية أخرى.

• وإلى جانب الطبقة الشغيلة وصغار وفقراء الفلاحين وجماهير الشباب، تحركت فئات شعبية أخرى تتضرر هي الأخرى من الأزمة مثل صغار التجار والحرفيين وصغار الموظفين ضد غلاء المعيشة وتدهور حالتها بسبب هيمنة الاحتكارات الامبريالية على البلاد واحتكار السوق الوطنية من طرفها، فكانت إضرابات موظفي البريد والأساتذة والمعلمين وكذلك إضرابات وتحركات أصحاب التاكسيات والمقاهي وصغار التجار والحرفيين ضد غلاء المعيشة وسيطرة المنتوجات الصناعية الكبيرة المرتبطة بمصالح الامبريالية على السوق والتفقير الناتج عن ذلك لمختلف هاته الفئات.

* على المستوى السياسي: ارتباطا بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية المذكورة،

وتأييد الامبريالية العالمية وتناحر فصائلها نتيجة تفاقم تناقضات الشعوب في العالم الثالث التناحر في صفوف النظام العميل بين مختلف شرائح البرجوازية الكمبرادورية التي كانت ملتفة حوله سابقا» إثر تشكل البرجوازية البيروقراطية العميلة للامبريالية الأمريكية لمجابهة الوضع المتفجر الناجم عن هذا الافلاس فما إن وقع [illegible] وعادت الجماهير الشعبية للمقاومة على أشدها "الحلف" يتفتت وخرج المستيري وغيره من كبار الملاكين الفقهاء الذين يعارضون أي رقابة للدولة على أملاكهم بتضامنهم مع الامبريالية ويريدون أن تلعب البرجوازية البيروقراطية في جهاز الدولة دور الرقابة على مصالحهم من غضب الجماهير ويريدون أن تستغل سوقهم، وذلك ما لا ترضى به برجوازية الدولة البيروقراطية التي تريد أن تكون لها الكلمة في توجيه الاقتصاد حسب رغبات أسيادها ومصالحها.

فخرج أولا المستيري وأنصاره (الأدغم - بن عمار - بو العرس - [illegible]...) الحكم تاركين السلطة أساسا لعملاء فرنسا وأمريكا يتناحرون ويتناحرون من أجل اضطهاد الشعب وإخضاع البلاد لمصالح أسيادهم. وباشتداد التناحر بين الامبرياليات على المستوى العالمي، وخاصة بين الامبريالية الأمريكية والفرنسية وتفاقم الأزمة الداخلية، بدأ الحلف بين شقي النظام الأساسيين يتفتت إلى أن جاء الإعلان عن "الوحدة التونسية الليبية" نتيجة هذا التناحر فعزل نويرة وخرج [redacted] المصمودي من الحكم تاركا نويرة والصياح وبلخوجة وغيرهم من عملاء أمريكا السلطة في انتظار فرصة سانحة للعودة من جديد كعادته.

غير أن الصراع بين هاته الشرائح - رغم الانتصار الحالي لعملاء أمريكا - لم يمنعه [illegible] من أنه رغم كل حملات التعسف التي شنها النظام لتكسير المقاومة الشعبية ومنظماتها الشيوعية والثورية، ما زال [illegible] على كل الجبهات، وكل يوم أكثر [illegible] في صفوف النظام وتفتت صفوفه [illegible] مما يجعلها تحاول وسيلة [illegible] في خدمة الشعب وسيادته.

II - مسائل الثورة في تونس :

بعد هذا التحليل الأولي - ولو أنه لم يتطرق لأسس المجتمع التونسي منذ الهيمنة الاستعمارية على بلادنا كجزء من الوطن العربي، يمكننا أن نحدد طبيعة المجتمع التونسي والتناقض الأساسي فيه والقوى المحركة والمعادية للثورة والمهام التي يجب أن تنجزها هاته الثورة وطبيعتها ووسائل تحقيقها، وأيضا على ضوء المطالب التي تناضل من أجلها مختلف الفئات الشعبية والأهداف البعيدة للعمل الشيوعي، تحديد المهام الرئيسية المطروحة علينا في الوقت الحاضر.

1 - الطبيعة الحالية للمجتمع التونسي والتناقض الأساسي فيه

يقول الرفيق ماو في "الحزب الشيوعي الصيني والثورة الصينية" بأن "الفهم الواضح لطبيعة المجتمع... يشكل الركن الأساسي لفهم سائر قضايا الثورة فهما صحيحا". من هنا كانت أهمية وضرورة تحديد طبيعة المجتمع التونسي والتناقض الأساسي فيه. ويتضح لنا من خلال التحليل السابق لتطور المجتمع التونسي أنه كان قبل 1956 مجتمعا استعماريا وشبه إقطاعي يحكم فيه الاستعمار الفرنسي بشكل الاستعمار المباشر ويعتمد أساسا على الإقطاعيين وعلى البيروقراطية والبرجوازية الكمبرادورية المتمثلة خاصة في كبار التجار. وفي بداية الخمسينات وبحكم تغير ميزان القوى على المستوى العالمي وتطور المقاومة الشعبية تحت قيادة البرجوازية الوطنية في بلادنا اضطرت الامبريالية الفرنسية إلى تغيير شكل هيمنتها من الاستعمار المباشر إلى الاستعمار الجديد، فأصبح المجتمع بذلك شبه استعماري أو استعماريا جديدا، [illegible] اضطرت لتغيير تحالفاتها. فبعدما كان الإقطاع هو الحليف الأساسي أصبحت البرجوازية المحلية (بشقيها العميلة) التي كانت على رأس الحركة الوطنية هي الحليف الأساسي. وحاولت [illegible] البرجوازية بمختلف فرقها [illegible] ظل الهيمنة الامبريالية الفرنسية تارة [illegible] أحيانا أو الاثنان معا أحيانا أخرى - تحقيق [illegible] لا يتناقض ومصالح أسيادها وعلى حساب الجماهير الشعبية. [illegible] وجعل الأسلوب [illegible] الرأسمالي التابع للهيمنة الامبريالية هو الأسلوب المهيمن، علما أنها لم تنجح في القضاء على [illegible] الإقطاعية تماما بل اضطرت للتعايش معها على حساب الجماهير الشعبية التي لم تتمكن من تحقيق مطامحها الديمقراطية والوطنية.

وهكذا فإنه وإن حدثت تغييرات على مستوى ميزان القوى في صفوف أعداء الشعب فإن المطامح الأساسية للجماهير لم يتحقق منها شيء، بل حرمت منها أكثر. والتناقض الأساسي بين الامبريالية وحلفائها (البرجوازية الكمبرادورية والبرجوازية البيروقراطية العميلة وكبار الملاكين) من ناحية والطبقات الشعبية من ناحية أخرى (أي أساسا: الطبقة العاملة وفقراء وصغار ومتوسطي الفلاحين، وأنصاف البروليتاريا في الريف والمدن (المفقرين والعاطلين عن العمل) ومعظم فئات البرجوازية الصغيرة من تجار وحرفيين وصغار الموظفين وجموع الشباب المثقف...) بقي هو هو وكل يوم يزيد في احتداده ويضعف من غلبة وهيمنة الطرف الرجعي ويقوي الطرف الثوري فيه.

هـ ـ القوى المعادية للثورة :

إن أعداء الثورة في تونس ليسوا سوى أولئك الذين لهم مصلحة في بقاء الوضع على ما هو عليه الآن، ونعني بهم كل الطبقات والقوى التي تشكل اليوم طرف أعداء الشعب في التناقض الأساسي للمجتمع التونسي. وهؤلاء هم:

أ ـ طبقة البرجوازيين الكمبرادوريين المرتبطة مصالحهم بالامبريالية العالمية والذين يلعبون الدور الوسيط بين أسواق الامبريالية والسوق الأهلية. وتجمعهم أساسا في القطاع التجاري يحتكرون عملية التوريد والتصدير. على أنهم لا يكتفون بذلك فنراهم يدخلون في تحالفات مع الشركات ورؤوس الأموال الامبريالية للاستثمار في عدة قطاعات كالسياحة والصناعة وحتى الفلاحة وخاصة في البنك لا فقط داخل البلاد بل وحتى في البلدان الاستعمارية (فرنسا وسويسرا) ولهم تحالفات وأذناب في جهاز الدولة البيروقراطي مما يمكنهم تهريب وتحويل أموالهم حيثما شاؤوا وعندما يريدون.

ب ـ البرجوازية البيروقراطية العميلة التي تستغل نفوذها في جهاز الدولة للاثراء على حساب الشعب وتضع طاقاتها في خدمة هذه الامبريالية، وذلك حسب ميزان القوى. وهي وإن كانت في البداية ليس لها إلا النفوذ السياسي الذي تمنحها إياه الامبريالية وبقية الطبقات الرجعية لتسيير نفوذها فإن الامبريالية ترتكز عليها غالبا كحليف أساسي لاضطهاد الشعب وإخضاع البلاد لمصالحها، نظرا للنفوذ الذي لها على جهاز الدولة وأجهزة القمع التي تلعب أهم دور خاصة في ظروف أزمة تعجز فيها الطبقات الرجعية على مجابهة الوضع اقتصاديا وسياسيا ومع من 1961 الى 1969، فيتسع نفوذها الاقتصادي بتطور القطاع العمومي الخاضع للتمويلات الامبريالية.

ج ـ طبقة كبار الملاكين الذين يستثمرون أساسا في الميدان الفلاحي، ويستعملون أحدث الآلات العصرية التي يستوردونها من الخارج وينتجون أساسا للسوق الامبريالية، وأصبحوا يستثمرون في القطاع السياحي والعقاري والبنك وحتى في الصناعة متداخلين بذلك مع البرجوازية الكمبرادورية والبيروقراطية العميلة.

أما عن سياستهم في الريف فهي تتمثل في استعمال كل الوسائل لتدعيم نفوذها بارتباط مع رؤوس الأموال الامبريالية وفي نفس الوقت الذي تستعمل وسائل إنتاج عصرية نراها تتورع في استعمال طرق إقطاعية لتفقير صغار ومتوسطي الفلاحين وحرمانهم من وسائل إنتاجهم وأراضيهم كاستعمال "المغارسة" و"الإجارة" والاتفاقات على "الخماسة" في بعض جهات الوسط والجنوب، ذلك بينها هي لكي تكدس أكثر ما يمكن من الثروات مهما كانت الوسائل.

وإلى جانب هاته الطبقات الثلاث التي تمثل العدو الرئيسي لجماهير الشعب توجد فئة أخرى من البرجوازية مرتبطة في غالب الأحيان بهاته الطبقات وتحاول الالتحاق بها، ونادرا ما نجدها تستثمر باستقلال عن الشركات الاحتكارية والامبريالية نظرا لضعف طاقتها وعدم قدرتها على مزاحمة هاته الشركات والإنتاج الكبير ونجدها في كل القطاعات ولكن أساسا في الفلاحة والصناعة. وهنا نراها تستثمر في إطار شركات مختلطة (خواص - دولة - رؤوس أموال امبريالية) وقد ظهر ذلك بصورة خاصة في قطاع النسيج وغير ذلك من القطاعات

التي كانت في البداية وطنية ثم اندمج أصحابها في إطار شركات مختلطة حتى لا يقضي عليهم. وهاته البرجوازية لا تمثل كلها عميلا للاستعمار، والبرجوازيين من هذا النوع مهددون بالاضمحلال من جهة أخرى وليسوا كلهم قادرين على الاندماج في شركات مختلطة والصمود أمام الرأسمال الاحتكاري الامبريالي، بل الأقلية القليلة منهم هي التي تقدر على ذلك والأكثرية الساحقة منها في نفس الوقت تحاول التحالف مع الرأسمال العميل والامبريالي، ولكنها تفضل أن تعمل وتنمو باستقلال عنهما خوفا من الاضمحلال. وهي لذلك تتمنى أن يتغير الوضع بصورة تسمح لها بالنمو والتطور الحر والمستقل وعندما ينقلب ميزان القوى لصالح الشعب وترى فيه مصلحتها فإنها تنتقل لصف الثورة مثلما فعلت أثناء حركة التحرير الوطني وتصبح بذلك برجوازية وطنية. ولا يمكننا اليوم أن نحدد بالضبط مكانا للبرجوازية الوطنية خاصة وأنها لم تفرض نفسها في النضال ولم تشكل بعد قوة سياسية تحدد موقفها بوضوح من الصراع القائم بين الشعب وأعدائه ولكن تطور هذا الصراع سيدفعها حتما للظهور وتحديد موقفها على ساحة النضال. والجزء الكبير منها لا بد أن يقف في فترة معينة من الصراع ضد الامبريالية وعملائها في صف الشعب ضمانا لمصالحه الطبقية. ويجب على البروليتاريا أن تحدد موقفا صحيحا تجاهها يراعي طابعها المزدوج والمتذبذب، أي ما دامت في صف الشعب ضد الامبريالية، عليها أن تتحالف معها وتفسح لها إمكانية المساهمة في بناء اقتصاد وطني، ولكن بحكم تذبذبها يجب أن يسمح لها بالتطور في حدود لا تمكنها من أن تصبح قوة أساسية في الجبهة المعادية للامبريالية، وذلك لأنها قوة ثانوية تحت رقابة البروليتاريا.

3- القوى المحركة للثورة :

إن القوى المحركة للثورة ليست سوى الطبقات والفئات الاجتماعية التي ترفض الوضع كما هو الآن وتعمل على تغييره لأن مصالحها تقتضي ذلك. وليست هذه الطبقات والفئات سوى أولئك المضطهدين والمستغلين اليوم من طرف القوى المعادية للثورة ويناضلون ضد هؤلاء الأعداء من أجل مجتمع جديد. ونعني بهم:

أ- الطبقة الشغيلة: وهي الطبقة التي ليس لها ما تخسر في الثورة سوى أغلالها كما قال ماركس. وتمثل حوالي ١٤٪ من قوى الانتاج (حوالي 360000 ع) وتعاني من استغلال الامبرياليين وعملائهم في المناجم والبترول والسكك الحديدية والموانئ والصناعات التحويلية والتركيبية والنسيج الخ... وقد أبانت الدور الذي تلعبه في الصراع ضد الامبريالية وعملائها وضد مختلف أنواع الاضطهاد المسلط على الشعب ومن أجل حقها في أجور مناسبة ومتطلبات الحياة، في ظروف عمل محترمة وصحية وآمنة، ومن أجل نقابة حرة، وغير ذلك من المطالب اليومية التي يناضل من أجلها العمال في مختلف القطاعات والجهات.
وعلى الدور الذي تلعبه هاته الطبقة يتوقف نجاح الثورة لأنها هي الطبقة الوحيدة التي لها مصلحة في قيادتها والسير بها حتى النهاية، حتى تحقيق الاشتراكية والقضاء على كل أنواع الاضطهاد والاستغلال.

ب) طبقة الفلاحين: ونعني بها جمهور فقراء وصغار ومتوسطي الفلاحين المفقرين، أو المهددين بالتفقير والذين يشكلون أكثر من ٦٠٪ من قوى الانتاج في البلاد. وقد لعبت هاته الطبقة دورا أساسيا في المقاومة الشعبية المسلحة ضد الاقطاع والاستعمار المباشر منذ البداية وكذلك ضد الرأسمال الامبريالي في عهد بن صالح" وهي تعاني اليوم من اضطهاد كبار الملاكين والشركات الاحتكارية والامبريالية التي بدأت تغزوها بعنف وتكتسح الريف. ويقف جمهور الفلاحين في وجه التفقير مناضلا ضد هذا الاضطهاد حقا ومناضلا من أجل حقه في الأرض ووسائل الانتاج وغير ذلك من المطامح التي قاوم من أجلها الاقطاع العثماني والاستعمار. ولم يفعل النظام العميل في عهد الاستعمار الجديد شيئا لتحقيقها بل زاد في اضطهاده وتفقيره.
وتمثل هاته الطبقة القوة الرئيسية في الثورة بحكم عددها والمكان الذي تحتله في الانتاج وهي الحليف الأساسي للطبقة الشغيلة. الحليف القادر على الذهاب بالثورة معها أكثر من أي طبقة أخرى. وبحكم العصر الذي نحن فيه - عصر تفسخ الامبريالية وتقدم الثورة البروليتارية - فإن مطامح هاته الطبقة لا يمكنها أن تتحقق إلا بقيادة البروليتاريا وليست مطامح رجعية مضادة للثورة كما يدعي ذلك التحليل التروتسكي المعادي للثورة.

ج – فئات البرجوازية الصغيرة الغير فلاحية : ونجد هنا ثلاثة أصناف :

* صغار التجار والحرفيين الذين يحتلون مكانا في عملية الانتاج عن طريق رأسمالهم المهدد بالاضمحلال بسبب احتكار السوق من طرف كبار الملاكين والشركات الاحتكارية والامبريالية ، فهم يقاومون ضد سياسة الاحتكار هذه التي تدفع ببعضهم للتخلي عن [illegible] وسائل انتاجهم أو أملاكهم لصالح الرأسمال الكبير المرتبط مباشرة بالامبريالية فيوجه لهم النظام ضربة في سبيله فهو [illegible] ، وعند ذلك الوقت وحالتهم في تدهور يقدرون على الوقوف أمام تيار الضغط الذي يعرف كل عام [illegible] تلتحقه بصفوف العاطلين المرشحين للهجرة إذ أن لها سبيلا ، فقد أصبحت هاته الفئة من البرجوازية الصغيرة تساهم أكثر فأكثر ضد الامبريالية وحلفائها من الطبقات الرجعية منذ أن عمل أصحاب المقاهي والتكسيات والخبازون وصغار التجار في السنوات الأخيرة .

* صغار الموظفين وبعض أصحاب المهن الحرة الذين لا تكفيهم أجورهم لمجابهة غلاء المعيشة الناجم عن هيمنة الاحتكارات الامبريالية على الاقتصاد والسوق الداخلية ، فلهم مصلحة في تغيير الوضع والقضاء على هيمنة الامبريالية وقد بدأت هاته الفئة تتحرك مشاركة الشعب نضاله ضد الامبريالية والرجعية ، ونذكر هنا بصفة خاصة تحركات الأساتذة والمعلمين وموظفي البريد [illegible]

* جمهور الشباب المثقف : بالرغم من أن شباب المعاهد والجامعة لا يمثل فئة اجتماعية منسجمة بحكم الأصول الطبقية المختلفة وبالرغم من ارتباط أقلية منهم بالنظام القائم والامبريالية ، فإن جمهور الشباب المثقف يمكن اعتباره جزءا من البرجوازية الصغيرة بحكم المكانة التي يحتلونها في المجتمع والموقف الذي يأخذونه من الصراع الطبقي عموما .

فالشباب المثقف كان ولا زال في طليعة النضال الديمقراطي والمناهض للامبريالية ، وربط نضاله من أجل مطالبه الخاصة في تعليم ديمقراطي وطني ومن أجل تكوين أو تحرير منظماته النقابية ، بنضال كل الجماهير الشعبية ضد الاضطهاد الامبريالي وقهر النظام العميل وعكسوا في كل نضالاتهم مطالب ومطامح كل الشعب في التحرر والحرية والاستقلال . كما أنهم كانوا القوة التي تحرك الجماهير من عمرها ضد المستغلين وتساند [illegible] الطبقات الشعبية في نضالها من أجل مطالبها الخاصة . كذلك حركات التحرر من الامبريالية في العالم ، وهم الشباب المثقف – كما قال عنهم [illegible] – الطليعة والجسر في كفاح الشعب ، بحكم تفتحهم للأفكار الثورية وتجارب الشعوب الأخرى في النضال التحرري ، وهم رغم كل الانحرافات الصادرة من أقلية منهم الانهزامية من "مرديه" وتذبذب ، إنهم [illegible] في بناء الوعي الثوري وتنظيم القوى الثورية ، بالإضافة إلى تحمسهم من أجل مطالبهم الخاصة التي هي جزء من مطالب الشعب المناقضة مع مصالح الامبريالية والرجعية .

ولا يمكن لهاته الفئات من البرجوازية الصغيرة التي تمثل جزءا كبيرا من الشعب (أكثر من 60 %) أن تحقق مطامحها وتنتصر على أعدائها إلا بتحالفها مع العمال والفلاحين وتحت قيادة الطبقة العاملة .

د – أنصاف البروليتاريا والمشردون : لقد رأينا كيف أن سياسة التفقير والحرمان من التعليم الناجمة عن هيمنة الامبريالية لم تكن مصحوبة بتوفير مواطن الشغل الكافية ، ونتج عن ذلك تضخم في صفوف العاطلين الذين ليس لهم ما يعيشون به ، فاضطر عدد كبير منهم لمغادرة البلاد بحثا عن العمل في البلدان الأجنبية ، ضحية للاستغلال الامبريالي والاضطهاد العنصري (أنظر ما قلناه عن الهجرة التي نسبة [illegible]) وبقي الكثير منهم يتنقلون من الأرياف إلى المدن ومن الجنوب إلى الشمال بحثا عن الأعمال الموسمية ، ولكنهم كلما قصدوا بابا إلا وجدوه مغلقا ، ويعيش في بلادنا اليوم حوالي نصف مليون عاطل ، يعانون من [illegible] (الهجرة ، [illegible]) ومختلف الآفات الاجتماعية من تسول وعهارة [illegible] من الانحرافات الاجتماعية التي تعبر على تفسخهم [illegible] التي تمثل بالنسبة لهم طريق العيش الوحيد . ويشكل جمهور [illegible] أنصاف البروليتاريا في الريف والمدن قوة من قوى الثورة التي يمكن للرجعية أن تستغلها ضدها إذا لم [illegible] نقمتها وغضبها على المجتمع الذي أصبحت [illegible] :

ذلك هو من وجهة نظرنا التناقض الأساسي و من خلال التحليل الملموس للواقع التونسي في بلادنا الطبقات المحركة والقوى المعادية للثورة . وليست لنا أي منظور حول الثورة الاشتراكية انطلاقا من مفهوم مهام المثالي للتاريخ و تعليمهم [illegible] – البرجوازية الصغيرة وحدها هي [illegible] الثورة . لا البروليتاريا وحدها محركها . بدون أن تشكل الجبهة التي [illegible] بأن القطاع البرجوازي الصغير [illegible] قطاع البرجوازية الوطنية و [illegible] منه أن يسمح لهم بالدخول معه ليكشفوا نواياهم عن حقيقتهم و يأخذوا مكانهم في صف أعداء الشعب .

4 – مهام و طبيعة الثورة في تونس:

إن مهام الثورة ليست سوى تحقيق مطامح الطبقات المحركة لها ، و تحطيم مصالح القوى المعادية لها .

فمهام الثورة في تونس هي قبل كل شيء القضاء على هيمنة الامبريالية في شكل الاستعمار الجديد بما فيه كل مصالحها و تحطيم السلطة الذي هو وسيلة هذه الهيمنة و حارس هذه المصالح . و تعويضه بسلطة وطنية يعمل على حماية اقتصاد البلاد من نهب و هيمنة الرأسمال الامبريالي و يحمي الشعب من ويلات هذا النهب و هذه الهيمنة . و من هنا الطابع الوطني للثورة القادمة في تونس والذي يجد مضمونه الكامل في الطابع العربي لهاته الثورة ، إذ هي تتحول في نفس الوقت كجزء من معركة التحرر العربي على بناء أمة عربية مستقلة من كل أنواع الهيمنة .

و لا يمكن تحقيق هاته المهام الوطنية إلا بتحطيم القاعدة الاجتماعية التي ترتكز عليها الهيمنة الامبريالية لحماية مصالحها و لإخضاع الشعب لإرادتها . و نعني بهذا :

– تحطيم البرجوازية الكمبرادورية كقوة تلعب دور الوساطة بين السوق العالمية والسوق الداخلية و تخضع هذه لاحتياجات تلك حسبما تقتضيه مصالحها و مصالح أسيادها على حساب الطبقات الشعبية المختلفة .

– تحطيم البرجوازية البيروقراطية العميلة التي تثري من موقعها في جهاز الدولة و [illegible] بل إدارتها لشؤون الامبريالية و عملائها ، و مقابل تعسفها و قمعها للجماهير الشعبية لمنعها من المطالبة بحقوقها السياسية و الاقتصادية و تكسير نضالاتها ضد أعدائها .

– تحطيم طبقة كبار الملاكين الأراضي كقوة قائمة على اضطهاد جماهير الفلاحين بوسائل هي في نفس الوقت عصرية و إقطاعية لتجريدهم من حقهم في الأرض والماء و وسائل الانتاج و غيرها لكمن المطالب التي قاوموا من أجلها الإقطاع و المعمرين و لم يتحقق منها شيء إلى يومنا هذا بل لا زالت مطروحة بإلحاح مفرط .

و من هنا يأتي ارتباط الطابع الوطني بالطابع الديمقراطي للثورة القادمة في تونس و لا نعني بالديمقراطية المحتوى السياسي للكلمة فقط بل و أيضا محتواها الاقتصادي و الاجتماعي المتمثل [illegible] أساسا في تحقيق إصلاح زراعي جذري يعطي الجماهير الفلاحية حقها في الأرض و الماء و يمكنها من وسائل الانتاج التي هي محرومة منها ، و يقضي على أسلوب الانتاج الامبريالي المتعايش و مخلفات الإقطاع في الريف التونسي .

و لا يمكن تحقيق ذلك إلا بتحطيم السلطة الممثل لمصالح الامبريالية و عملائها من الطبقات الرجعية ، و تعويضه بسلطة تمثل مصالح الطبقات الثورية و تشكل دكتاتورية ديمقراطية شعبية ، أي نظام ديمقراطي بالنسبة للطبقات الشعبية و دكتاتوري ضد أعدائها .

و هكذا فإن مهام الثورة الديمقراطية الوطنية مازالت مطروحة بحكم هيمنة الامبريالية في شكل الاستعمار الجديد على بلادنا إلى اليوم و بحكم فشل البرجوازية في قيادة الثورة الديمقراطية الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي حتى النصر ، على عكس ما [illegible] التحليل التروتسكي القائل بأن الثورة القادمة في تونس ثورة اشتراكية ، اتفاقا مع نظرية "الثورة الدائمة" [illegible] . و قد قالت الحركة الشيوعية التي نعتبر أنفسنا جزءا لا يتجزأ منها ، كلمتها بوضوح في هذا الموضوع منذ [illegible] في الماضي

السوفياتي بقيادة الحزب البولشفي ، سواء كان ذلك على لسان لينين أو ستالين و ماو تسي تونغ و الحزب الشيوعي الصيني حيث يقول في رسالة حول الخط العام للحركة الشيوعية العالمية عام 1963 :

" إن مناطق آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية هي المناطق التي تتجمع فيها مختلف أنواع التناقضات في العالم المعاصر ... إن الحركة الوطنية الديمقراطية في هذه المناطق و حركة الثورة الاشتراكية العالمية هما التياران التاريخيان العظيمان في عهدنا الحاضر ." و " إن الثورة الديمقراطية الوطنية في هذه المناطق هي جزء هام من الثورة البروليتارية العالمية المعاصرة ." (النقطة الثامنة) وفي نفس الرسالة أيضا :

" إن التاريخ ألقى على عواتق الأحزاب البروليتارية في هذه المناطق رسالة مجيدة هي أن ترفع عاليا راية معارضة الاستعمار و معارضة الحكم الاستعماري القديم و الجديد و تحقيق الاستقلال الوطني و الديمقراطية الشعبية و أن تقف في مقدمة الحركة الوطنية الديمقراطية الثورية و أن تكافح من أجل مستقبل اشتراكي ." (النقطة التاسعة) .

و يجب أن نكون بحق أعمياء ، معزولين عن كل ما يجري في بلادنا و في عالم اليوم لكي لا نرى هاته الحقيقة التي يفرضها الواقع و انتهت لها الحركة الشيوعية العالمية ، و يجب أن نكون بحق فيلسوف تروتسكي لنغمض أعيننا عن الواقع و نقول بأن التناقض الأساسي في المجتمع التونسي هو بين البرجوازية و البروليتاريا و بالتالي فالحل هو الثورة الاشتراكية ، و ليست لنا أية رغبة في الانطلاق من غير الواقع الملموس بالتحليل الملموس و ما انتهت له الحركة الشيوعية العالمية على هذا الأساس و على أساس تجربتها الخصبة ! و ليست لنا أي رغبة في تبني نظرية " الثورة الدائمة " و التحاليل التروتسكية التي تصب في الثورة المضادة !

على أن طرحنا للثورة الديمقراطية الوطنية لا ينفي ضرورة الثورة الاشتراكية كمرحلة يجب الوصول إليها و كمستقبل يجب تحقيقه و لكن كماركسيين لينينيين لا ننطلق من رغباتنا الذاتية و إنما ننطلق من الواقع الحي و نعمل على تغييره مما هو عليه إلى ما يجب أن ينتهي له مرورا بالمراحل الطبيعية التي يجب أن يمر بها في تطوره . و ليس هناك إلا المثاليون لينكروا التطور الطبيعي للمجتمعات و التروتسكيون هم من هذا القبيل . فينتهون إلى عكس ما يقولون .

5 - مستقبل الثورة الديمقراطية الوطنية و وسائل تحقيقها :

إن الثورة الديمقراطية الوطنية بحكم العصر المطروحة فيه - عصر تقهقر الإمبريالية و تقدم الثورة البروليتارية - لم تعد جزءا من الثورة البرجوازية العالمية التي تجاوزها التاريخ و أصبحت جزءا من الثورة البروليتارية العالمية إذ أنها تناهض بكل عنف الإمبريالية أي الرأسمالية الدولية . إما في الحزب الشيوعي الصيني و الثورة الصينية . و قد بينا في مرحلة النضال ضد الاستعمار المباشر كيف أن البرجوازية إذا ما تولت قيادة هاته الثورة فإنها تنتهي حتما بالفشل و تتراجع عن تحقيق الثورة لترتمي في أحضان أعداء الشعب . و قد وقع نفس الشيء في كل الثورات الديمقراطية الوطنية التي كانت تحت قيادة البرجوازية في الوطن العربي و هو غني بمثل هاته التجارب .

و من هنا كانت ضرورة تولي الطبقة العاملة عن طريق حزبها الشيوعي قيادة هذه الثورة التي تشكل جزءا من الثورة البروليتارية العالمية . و لكن الطبقة العاملة و حزبها وحدهما لا يكفيان لتحقيق الثورة الديمقراطية الوطنية بمعزل عن كل القوى التي لها مصلحة في هاته الثورة . و من هنا كانت ضرورة توحيد كل الطبقات و القوى الثورية و الوطنية في إطار جبهة شعبية معادية للإمبريالية و الرجعية المحلية على قاعدة التحالف الأساسي بين العمال و الفلاحين الذين سيكونون القوة الرئيسية في الثورة و أهم حليف للبروليتاريا . و هاته الجبهة يجب أن تكون تحت قيادة حزب الطبقة العاملة الشيوعي .

على أن الحزب و الجبهة - مهما كانت قوتهما - لا يكفيان لتحقيق الثورة الديمقراطية الوطنية . لأن الإمبريالية و عملاءها لن يترددوا في استعمال جيوشهم و أسلحتهم و كل وسائل العنف الرجعي للحفاظ على سلطتهم و قمع الحركة الثورية مثلما فعلوا في أندونيسيا حيث قتلوا ما ينوف عن مليون عضو و مناصر للحزب الشيوعي ، و مثلما يفعلون الآن في كمبوديا و الفيتنام حيث لا يترددون في استعمال أحدث الأسلحة و وسائل التخريب لتحطيم المد الثوري في جنوب شرقي آسيا . و من هنا تأتي ضرورة

الجيش الشعبي المتصدي بالعنف الثوري للعنف الرجعي ولتحطيم مواقع الامبريالية وعملائها وتحقيق الثورة الديمقراطية الوطنية بالحرب الشعبية التي سوف لن تتم بين يوم وليلة بل ستمتد على مرحلة معينة من الصراع المرير مع أعداء الشعب في الداخل والخارج. وهذا الجيش الشعبي مثل الجبهة يجب أن يكون تحت قيادة البروليتاريا وطليعتها الشيوعية حتى لا تستغله القوى المتذبذبة لصالح الثورة المضادة عندما تتحقق مصالحها الأنانية للغدر بالشعب والارتماء في أحضان الامبريالية مثلما فعل بورقيبة في تونس وسوهارتو في أندونيسيا وتيو في الفيتنام وتشيانغ كاي تشيك في الصين وغير ذلك من التجارب التي يجب أن نعتبرها ونقاوم بها مغالطة التحريفيين الذين يريدون تحقيق الثورة بالطريق السلمية وفي ظل البرجوازية. وما وقع في الشيلي - بعد أندونيسيا - فيه أكثر من عبرة لتحطيم أوهام التحريفية المضادة للثورة.

وقيادة البروليتاريا عن طريق حزبها الشيوعي للجبهة الوطنية والجيش الشعبي ضرورية أيضا من وجهة نظر مستقبل الثورة الديمقراطية الوطنية في تونس كجزء من حركة التحرر العربي الهادفة لبناء أمة عربية ديمقراطية مستقلة وكجزء من حركة التحرر في العالم الهادفة لتقويض مصالح الامبريالية وتحطيم هيمنتها، وكجزء من الثورة البروليتارية العالمية التي تهدف إلى بناء مجتمعات اشتراكية تمحى فيها كل أنواع الاضطهاد واستغلال الانسان للانسان. فبدون قيادة البروليتاريا وحزبها الشيوعي لا يمكن للثورة الديمقراطية الوطنية في تونس أن تحقق مهامها، وبالتالي لا يمكنها أن تقوم بدورها في دعم حركة التحرر العربي والمساهمة في بناء أمة عربية ديمقراطية ومستقلة، ولا بدورها الأممي في مساندة نضالات الشعوب المضطهدة ضد الامبريالية. ولا يمكنها كذلك - على المستوى الداخلي - أن تتجاوز البناء الديمقراطي الوطني إلى مرحلة البناء الاشتراكي فالمجتمع الشيوعي الذي تكافح من أجله البروليتاريا وطليعتها الشيوعية.

وذلك ما يجعل البروليتاريا وحزبها الشيوعي أجدر قوة في النضال الديمقراطي الوطني. وذلك ما يجعلها الطبقة الوحيدة والأجدر القادرة على خوض هذا النضال والسير به من نصر إلى نصر بدون فتور ولا تذبذب. وذلك ما يجعل تحرير المجتمع مربوطا بدورها القيادي في كل مراحل الثورة.

III . مهامنا المباشرة .

بعد أن رأينا على ضوء التحليل الملموس للواقع الملموس في بلادنا، وعلى ضوء تجارب الحركة الشيوعية العالمية، ما هي طبيعة المجتمع التونسي في الوقت الحاضر وما هو التناقض الأساسي فيه، وما هي القوى المحركة والمعادية للثورة فيه. وبعد حددنا مهام الثورة وطبيعتها ووسائلها ومستقبلها في علاقته بالثورة العربية وحركة التحرر العالمية والثورة البروليتارية الأممية، يتحتم علينا الآن أن نحدد على ضوء كل ذلك المهام الرئيسية المباشرة التي تترقب الماركسيين اللينينيين لوضع هذا الخط العام موضع التطبيق والممارسة.

1 - بناء الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني التونسي :

لقد رأينا ضرورة مثل هذا الحزب لقيادة الثورة الديمقراطية الوطنية ولضمان الدور القيادي للطبقة الشغيلة لكي تسير بالثورة الديمقراطية الوطنية حتى النصر النهائي وتتجاوزها للبناء الاشتراكي.

ولتحقيق هاته المهمة العاجلة يتحتم على كل القوى الماركسية اللينينية أن تخرج من وضعية التشتيت التي هي عليها اليوم وأن توحد صفوفها على قاعدة خط سياسي وايديولوجي يغذي الصراع الطبقي ويلبي حاجيات النضال الثوري لجماهير شعبنا. وعليهم في نفس الوقت الذي يعملون فيه على توحيد صفوفهم أن يلتحموا أكثر بنضالات الشعبية وخاصة بطليعة المقاومة العمالية لتكوين حزب شيوعي بروليتاري بأتم معنى الكلمة.

وعلى عاتق منظمتنا في تحقيق هاتين المهمتين: توحيد الحركة الماركسية اللينينية والالتحام بالنضالات الشعبية وبطليعة الطبقة الشغيلة مسؤولية أساسية نظرا لقدمها وما لها من تجربة - بالسلب والإيجاب -

وانتشار في الداخل والخارج، وما حققته من مكاسب في الارتباط بالنضالات الشعبية وفي الصف الأمامي للعدو وضد سياسته. وعلينا لتحقيق هاته المهمة أن نقطع مع الانعزالية والتحجر الناتج عن الخط السياسي والأسلوب البيروقراطي كما عليه والذي عرقل توسع الحركة الماركسية اللينينية وساهم في تشتيتها والتقييم النقدي لممارسة منظمتنا له دور في هذا النطاق.

2 – الربط بالجماهير الفلاحية:

لقد رأينا أهمية هذه الطبقة والدور الرئيسي الذي ستلعبه في الثورة كحليف أساسي للبروليتاريا. ورغم هاته الأهمية فإن الحركة الماركسية اللينينية لما في تكتيكاتها اكتفت إلى حد الآن بالربط مع الشباب المثقف لإظهار أكثر الفعالية الهامة. ولم تتوجه بالعمل في اتجاه الفلاحين ويجب أن نتجاوز هذا الضعف ونباشر الارتباط بالجماهير الفلاحية على قاعدة حاجاتهم ونضالهم من أجل مطالبها لنتعرف عن كثب على مختلف هاته المطالب وننظم هاته النضالات والربط بينها وبين النضالات العمالية وتقوية الحركة الشعبية عن طريق بناء التحالف بين العمال والفلاحين كقاعدة أساسية للجبهة الوطنية.

3 – النضال من أجل المطالب الاقتصادية والحريات الديمقراطية:

إن هذا النضال هو الوحيد الذي يحرك ويطور الوعي لدى مختلف الفئات الشعبية وعلى قاعدته تستطيع الحركة الماركسية اللينينية والثورية أن تضع أهدافا تكتيكية واضحة تنطلق من أحداثها وعلى أساسها تبني أوسع جبهة ضد الامبريالية وخدامها وترفع من وعيها السياسي مستخدمة منها لتوضيح أهدافها البعيدة والقريبة. هاته المطالب التي تناضل من أجلها مختلف الفئات الشعبية ويجب على الحركة الماركسية اللينينية أن تتبناها في برنامجها. تتلخص في هذا الشعار الجماهيري الذي انبثق من نضالات ماي 1973 في الحركة الشعبية المناضلة حول شعار عمال، الشغل للعاطلين = الخبز والحرية للجماهير الشعبية.

وهذا النضال يتلخص في نفس الوقت في المطالب الاقتصادية التي تجابه بها الطبقات الشعبية غلاء المعيشة وسياسة التقشف المتبعة لنقل أزمة النظام بارتباط بهيمنة ونهب الامبريالية وأزمتها وتختلف هاته المطالب حسب الفئات.

والمطالب السياسية المتعلقة بالحريات ضد سياسة القمع بكل أشكاله والتعسف التي يستعملها النظام تجاه مختلف الطبقات الشعبية. [illegible] مضامين المطالبة بحقوقها، وسيذهب هذا المطلب من التنديد بالقمع إلى المطالبة بحرية الإضراب والاجتماع والتعبير والتنظيم وغير ذلك من الحريات الضرورية التي يجب أن تقاتل الحركة الماركسية اللينينية مع الجماهير لافتكاكها.

4 – التنظيم المستقل والديمقراطي لكل الطبقات والفئات الشعبية:

إن بناء جبهة وطنية تضم كل الطبقات الثورية والقوى التقدمية يمر اليوم في بلادنا بتحرير النقابات والمنظمات الجماهيرية الموجودة من كابوس وهيمنة الحزب الدستوري ونظام العمل والنضال في إطار هاته المنظمات والنقابات من أجل استرجاعها [illegible] أو إحداث تنظيمات حقيقية [illegible] الطبقات التي خلقتها أداة كفاحها لتجعل منها إطارا للتعبير عن حقوقها ووسيلة لتحقيق مطالبها والتعبير عن طموحها ونعني بهاته المنظمة أساسا الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد العام لطلبة تونس.

أما فيما يتعلق ببقية الطبقات وفئات اجتماعية كالفلاحين في البادية وصغار التجار والحرفيين فسنعمل على التشجيع والسعي إلى أن يخلقوا معها من أجل خلق منظمات ديمقراطية تدافع بها عن حقوقها وتوحد في إطارها صفوفها ضد أعدائها.

وفي نفس الوقت الذي نعمل فيه على تحرير وبعث مثل هاته المنظمات يجب على الشيوعيين الثوريين أن يلعبوا دورهم في الربط بينها وتجنيد مختلف الطبقات الشعبية عن طريقها لمساندة بعضها البعض وذلك عن طريق بناء جبهة شعبية واسعة لتحقيق الثورة الديمقراطية الوطنية.

ك- مجابهة القمع وحماية مكاسب الحركة :

إن هذه المسألة تشكل نقطة ضعف جوهرية في عمل الحركة الثورية والماركسية اللينينية بصفة خاصة. فقد استطاع العدو والرجعية [illegible] أن يوجه ضربات قاصمة عن طريق حملات القمع التعسفية للحركة الثورية والماركسية اللينينية بدون أن تكون قادرة على رد الفعل وعلى الأقل حماية مكاسبها. ما جعل العدو يمر بجولة من حين لآخر لتحطيم ما بذلت من أجله الحركة الماركسية اللينينية والثورية عموما من جهود جبارة. وليس ذلك من محض الصدف وإنما هو نتيجة خط سياسي وإيديولوجي انتظاري خاطئ تسير عليه الحركة الماركسية اللينينية إلى حد الآن. ويجب علينا أن نقطع مع طرق عملنا السابقة وأن لا نسمح لها بالدوام أكثر. وهنا يجب علينا ~~أن نستطيع~~ نتفادى هاته الوضعية أن نرتبط ونلتحم بالجماهير الشعبية على قاعدة مصالحها ونضالاتها، ونشرح لها أهدافنا وبرنامجنا في علاقته بحاجياتها، وأن نعرفها بالاضطهاد المسلط علينا وعلاقته بالاضطهاد الذي تقاومه هي وتعاني منه، وأن لا نتردد في طلب مساعدتها وحمايتها على هذا الأساس. وبالإضافة إلى هذا التعويل على حماية الجماهير وتبنيها لنضالنا وأهدافنا - والذي من دونه لا يمكن أن نحقق شيئا - يجب أن نعول على قوانا الذاتية بالقطع مع الليبرالية وتربية المناضلين على مقاومة البوليس بكل الوسائل التي تقتضيها حماية مكاسب الحركة الثورية. وهنا يجب أن نقطع مع "الوداعة" والاستسلامية التي جعلت جل المناضلين إلى حد الآن ينتظرون البوليس ليأتي لتوقيفهم بدون التفتيش عن حل ومفر من هذا "القدر المحتوم". ومسألة العنف الثوري مطروحة ويجب التذكير بضرورتها، لأن الكثير من المناضلين تناسوا ذلك وحتى عندما نطرحها على الجماهير تراهم يجنحون إلى الابتعاد في نفس الوقت الذي يشتكون فيه ويسخرون من دعاية التحريفيين وطرقها السلمية. على أن مسألة العنف لا يجب أن تطرح بمعزل عن نضال الجماهير ومساهمتها أو بطريقة فردية تغامرية [illegible] لكن أيضا يجب ألا نتحاج بالجماهير لنتعول على حمايتها [illegible] على العدو ضربنا. وحل هذا التناقض لا يمكن أن يكون إلا على أساس المكان وينعقد بربط المعطيات الموضوعية والذاتية في الوقت والمكان المناسب.

بعض التوجيهات للتعميق والدراسة :

ا)- تعميق التحليل والبحث فيما يتعلق بهيمنة الامبريالية في كل القطاعات وعلى كل المستويات.

ب)- تعميق المسألة الفلاحية بالبحث والتحليل في خاصياتها حسب كل جهة، وفي معرفة المطالب الخاصة بكل فئة فلاحية حسب الجهات كذلك. والبحث عن مدى تغلغل الرأسمال الامبريالي في القطاع الفلاحي ونتائجه الملموسة وكذلك عن الارتباط الملموس للإنتاج الفلاحي بالسوق الامبريالية ومن يشرف عليه بالتدقيق في كل جهة، وموقف الجماهير الريفية تجاهه.

ج)- تعميق التحليل الطبقي على ضوء معطيات ملموسة (إحصائيات وأرقام...) وتحديد مسألة البرجوازية الوطنية: فيمن تتمثل، وما هي اتجاهات تطورها، وما هي مطالبها الملموسة، وفي أي قطاع نجدها... الخ

الدراسة : حول الخط العام: ماو: الثورة الصينية والحزب الشيوعي الصيني - الديمقراطية الجديدة (في المؤلفات المختارة)

حول التحليل الطبقي: ماو: الطبقات في المجتمع الصيني.

حول المسألة الفلاحية: كلما جاء عن هاته المسألة في مؤلفات ماو المختارة.

- دراسة الحزب الشيوعي البرازيلي (م.ل) حول المجتمع البرازيلي وحول المسألة الزراعية
- طبيعة السلطة الفاشية: وحول هاته المسألة [illegible] ما كتبه ديميتروف في الأممية الثالثة حول مسألة الفاشية.
- حول الخط العام كذلك دراسة المعهد [illegible] للحزب الشيوعي الأندونيسي.
- دراسة الرسالة في 25 نقطة حول الحركة الشيوعية العالمية (خاصة النقاط 8 و 9).
- دراسة وتحطيم الخط [illegible] في تنظيماتنا حول هاته المسائل.